

بيان

الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان

بمناسبة يوم المرأة العالمي - 8 آذار/مارس

لا يمكن أن تحدث تحولات ديمقراطية دون الحقوق الكاملة للنساء ومشاركتهم

تحتفل الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان في 8 آذار/مارس 2011 بيوم المرأة العالمي، ويأتي هذا الاحتفال في سياق تغيير سياسي واسع في العديد من بلدان جنوب المتوسط. وإن تحي الشبكة الثورات الشعبية والنضالات من أجل الديمقراطية والحريّة كما تبّدت مؤخراً في تونس ومصر وبلدان أخرى في المنطقة؛ فإنها تشيد بشكل خاص للنساء من كافة التيارات السياسية في تلك الثورات منذ المبادرات الأولى وحتى الآن بالدور الفعال

من جانب آخر تعرب الشبكة الأورو-متوسطية عن قلقها من جراء عدم ترجمة ذلك الدور بشكل واضح بأشراك النساء في عمليات الإصلاح الجارية بل واستبعادهن بشكل خاص من عملية الإصلاح السياسي والقانوني والمؤسسي والدستوري والتميز ضدّهن في بعض المقترحات المطروحة للإصلاح والتي برزت في التعديلات التي اقترحتها لجنة تعديل بعض مواد الدستور المصري والتي خلت من النساء . وتؤكد الشبكة الأورو-متوسطية على أهمية ترجمة هذا الدور إلى كفالة الحقوق والمشاركة والمواطنة المتساوية للنساء في تلك البلدان

وفيما يتعلق بالإطار الأورو-متوسطي للنهوض بحقوق النساء، أي مسار إسطنبول/مراكش، تعرب الشبكة الأورو-متوسطية عن أسفها لانقضاء ما يزيد عن عام دون حدوث أية متابعة لتنفيذ نتائج مؤتمر مراكش .

ترحب الشبكة الأوروبي-متوسطية بتأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومجموعة العمل المعنية بالتمييز ضد النساء في القانون والممارسة، وتعتقد الشبكة أنه إلى جانب مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فإن هيئات الأمم المتحدة ستعزز دور النساء في العمليات الانتقالية وستقضي على التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

ولذلك فإن الشبكة الأوروبي-متوسطية تطالب الجهات التالية:

الحكومتان المؤقتتان في تونس ومصر، واللجان الانتقالية:

1- التأكيد على مبدأ المواطنة القائمة على المساواة بين المواطنين، وعلى عدم التمييز على أساس الجنس أو الانتماءات الدينية أو العرقية أو العائلية أو الطبقية وغيرها من أشكال التمييز .

2- تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد النساء، في المدساتير والتشريعات الجاري وضعها حالياً وفي القوانين التي تم تعديلها مؤخراً، وإلغاء جميع المواد والقوانين التي تنطوي على تمييز. تبني تعريف التمييز الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

3- ضمان مشاركة النساء في فترات الانتقال الديمقراطي وفيما يليها، وذلك من خلال إقرار تدابير إيجابية، مثل الكوتا، وبرامج التمكين، والدعم المالي، وادماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والمشاريع إلخ.

الشركاء الأوروبي-متوسطيون:

1- رفع جميع التحفظات عن اتفاقية سيداو، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بها.

2- تنقية جميع القوانين والتشريعات الوطنية من جميع أشكال التمييز ضد النساء.

3- وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ نتائج مؤتمر مراكش بخصوص المساواة بين الجنسين وحقوق النساء.

الاتحاد من أجل المتوسط/الاتحاد الأوروبي:

1- الدعوة لعقد اجتماع خبراء رفيعي المستوى لتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر مراكش.

2- إدماج النوع الاجتماعي في جميع المشاريع المستحدثة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط